رغم مشاهد "الإبادة".. أسلحة بريطانية وألمانية تتدفق على إسرائيل

الأحد 18 فبراير 2024 08:40 م

على الرغم من مرور 135 يومًا على الحرب الإسرائيلية المستعرة على قطاع غزة، والعدوان المتواصل ليل نهار على أهالي القطاع الذي أصبح أكثر من ثلثي مواطنيه من النازحين (1.5 مليون شخص)، وعلى الرغم من الاحتجاجات والمطالبات بمنع تصدير الأسلحة لإسرائيل، إلا أن الدول الغربية وخاصة بريطانيا وألمانيا وأمريكا كان لها رأي آخر.

ونشرت وكالة الأناضول تقريرًا مطولًا عن شحنات الأسلحة التي تلقتها إسرائيل، ولا زالت تتلقاها من هذه الدول، منذ 7 من أكتوبر 2023 وحتى اليوم، في تحد صريح لقرارات محكمة العدل الدولية التي اتهمت إسرائيل بالإبادة الجماعية في قطاع غزة، وفي تحد للدول العربية التي لا تملك من أمرها شيئًا في حقيقة الأمر.

وإلى نص تقرير وكالة الأناضول.

تتصدر ألمانيا وبريطانيا قائمة الدول الأوروبية المستمرة بدعم إسرائيل بالأسلحة، رغم أن الأخيرة تحاكم بتهمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة من قبل محكمة العدل الدولية، وسط الضغوط المتزايدة من قبل منظمات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي أكبر مورد تقليدي للأسلحة لإسرائيل، إلا أن ألمانيا وبريطانيا تقدمان أيضا دعما كبيرا لإسرائيل لسنوات عديدة.

وفقا للبيانات الحالية الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، قدمت الولايات المتحدة 70.2 ٪ من إمدادات الأسلحة التقليدية لإسرائيل في الفترة 2011-2020، وتليها ألمانيا بنسبة 23.9 ٪، وإيطاليا بنسبة 5.9 ٪.

ووفق منظمة "الحملة ضد تجارة الأسلحة" البريطانية غير الحكومية، فإن ألمانيا والمملكة المتحدة لا تقدمان بيانات تصدير الأسلحة بشفافية، ومع ذلك وفقا لقاعدة البيانات التي أنشأتها المنظمة من المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مفتوحة، ففي الفترة 2015-2020، وافقت الحكومة الألمانية على بيع أسلحة بقيمة 1.4 مليار يورو على الأقل إلى إسرائيل.

في حين أرسلت المملكة المتحدة طائرات حربية وصواريخ ودبابات وطائرات خفيفة وأسلحة إلى إسرائيل في نفس الفترة، وتحققت صادرات عسكرية بقيمة 426 مليون يورو، تشمل مكونات الأسلحة والذخائر، ولا تشمل هذه الأرقام تصدير الأسلحة الألمانية والبريطانية إلى إسرائيل عبر دول ثالثة.

مبيعات ألمانيا لإسرائيل زادت **10** مرات

وبحسب تقرير "سياسة تصدير الأسلحة للحكومة الفيدرالية لعام 2023" الصادر عن وزارة الاقتصاد وحماية المناخ الألمانية بشأن الموافقة على مبيعات الأسلحة إلى دول أجنبية، فقد زادت مبيعات البلاد من الأسلحة والمعدات العسكرية لإسرائيل العام الماضي 10 مرات مقارنة بعام 2022، ووصلت إلى 326.5 مليون يورو.

وفي الأسابيع القليلة الأولى بعد بدء الهجمات الإسرائيلية على غزة في 7 أكتوبر الماضي، وافقت الحكومة الألمانية على 185 طلبا إضافيا لترخيص تصدير إمدادات الأسلحة لإسرائيل.

وبينما وافقت ألمانيا حتى الآن على إرسال مركبات مدرعة ومعدات حماية للجنود إلى إسرائيل، ذكرت مجلة شبيجل في 17 يناير الماضي أن الحكومة تقوم بمراجعة شحنة ذخيرة الدبابات الحساسة التي طلبتها إسرائيل وتخطط للموافقة عليها.

كما ذكرت أن الحكومة الإسرائيلية طلبت أكثر من 10 آلاف ذخيرة دبابة عيار 120 ملم من ألمانيا في نوفمبر الماضي، وأن هذا الطلب نوقش بسرية تامة من قبل رئاسة الوزراء ووزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد.

بريطانيا المورد التقليدي لإسرائيل

بيانات منظمة "الحملة ضد تجارة الأسلحة" أفادت أن بريطانيا تبيع معدات عسكرية لإسرائيل، التي احتلت الضفة الغربية والقدس الشرقية، منذ عام 1967، وتزود إنجلترا بحوالي 15% من مكونات طائرات إف-35 التي تستخدمها إسرائيل في قصفها لغزة".

وهناك 6 شركات بريطانية مختلفة في مشروع مقاتلات إف- 35، منها شركتين تبيع الصواريخ لإسرائيل، كما أن بعض الشركات مثل شركة صناعة الدفاع الإسرائيلية "إلبيت"، لديها أيضا ترخيص لتجارة المعدات العسكرية في المملكة المتحدة.

مؤسسة حقوق الإنسان الفلسطينية "الحق"، وشبكة الإجراءات القانونية العالمية (GLAN) ومقرها لندن، رفعتا دعوى قضائية ضد بريطانيا في المحكمة العليا البريطانية في 13 ديسمبر، على اعتبار أنها تجاهلت طلبات تعليق مبيعات الأسلحة لإسرائيل التي تنتهك القوانين الدولية.

وتجمع متظاهرون مؤيدون للفلسطينيين أمام مكتب شركة BAE System في لندن وهي إحدى أكبر الشركات المصنعة للأسلحة في العالم، مطالبين الشركة بـ"التوقف عن بيع الأسلحة لإسرائيل".

أسلحة إيطالية تختبر في غزة

إن حقيقة وصول عدد ضحايا المذبحة الإسرائيلية في غزة إلى عشرات الآلاف، أثار بعض ردود الفعل لدى الرأي العام الإيطالي.

في 16 نوفمبر، دعا زعيم حزب المعارضة الإيطالي حركة 5 نجوم، ورئيس الوزراء السابق جوزيبي كونتي الحكومة الإيطالية إلى تعليق إمدادات الأسلحة إلى إسرائيل على الفور.

كما دعا إيلي شلاين، زعيم الحزب الديمقراطي المعارض الرئيسي، الحكومة إلى وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل في 20 يناير، قائلًا إنه لا يمكن المخاطرة ببيع الذخيرة التي تبيعها إيطاليا "بطريقة يمكن أن يؤدي استخدامها إلى اعتبارها جريمة حرب."

ومع تزايد ردود الفعل، صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاجاني، في 20 يناير، أنهم قرروا وقف إرسال الأسلحة إلى إسرائيل اعتبارا من 7 أكتوبر، وأنهم لم يرسلوا أي نوع من الأسلحة.

ومع ذلك، فإن الأسلحة الإيطالية الصنع التي تم تقديمها سابقا لإسرائيل يتم اختبارها حاليًا من قبل إسرائيل في غزة، حيث تم استخدام المدفع البحري عيار 76 ملم الذي تنتجه شركة أوتو ميلارا التابعة لشركة الدفاع الإيطالية ليوناردو، لأول مرة من قبل إسرائيل في غزة.

إسبانيا أوقفت المبيعات

منظمة "سنترو ديلاس"، ومقرها إسبانيا، والتي تركز على جهود السلام الدولية، عملت على فحص بيانات التجارة الخارجية لإسبانيا وكشفت أن شركة إسبانية باعت ذخيرة عسكرية لإسرائيل في نوفمبر 2023 مقابل 987 ألف يورو.

وفي أعقاب ردود فعل الرأي العام الإسباني الشديدة إزاء المجازر الإسرائيلية في غزة، صرحت المتحدثة باسم الحكومة بيلار أليغريا أنه لم يتم بيع أي معدات عسكرية لإسرائيل منذ 7 أكتوبر، وأن هذه البيانات لما قبلها.

فرنسا تدعم إسرائيل استخباراتيًا

وفقا لبيانات وزارة الدفاع الفرنسية، باعت فرنسا في الفترة 2013-2022 ما يقرب من 200 مليون يورو من الأسلحة لإسرائيل.

وزير الدفاع سيباستيان ليكورنو وردا على سؤال "هل تقدم فرنسا الدعم العسكري لإسرائيل؟" أجاب في 16 أكتوبر أن "بلاده تقدم في الغالب دعمًا استخباراتيا لإسرائيل".

وقال ناشطون نظموا مظاهرة أمام مقر شركة الصناعات الدفاعية الفرنسية داسو للطيران، إن "جميع الشركات الفرنسية التي تبيع الأسلحة لحكومة إسرائيل متواطئة في الإبادة الجماعية المرتكبة في غزة".

وأعلن نواب من حزب فرنسا الأبية المعارض في 14 فبراير الجاري أن فرنسا لا ينبغي أن تكون متواطئة في "الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل"، ووقعوا على عريضة لوقف بيع الأسلحة لها.

المتحدث باسم الخارجية الفرنسية كريستوف لوموان أجاب على سؤال مراسل الأناضول "هل تخطط فرنسا لتعليق شحنات الأسلحة إلى إسرائيل بعد قرار محكمة العدل الدولية؟" بقوله "لقد أحطنا علما بطلب جنوب أفريقيا الجديد اتخاذ تدابير مؤقتة فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية".

وأضاف "هذا الطلب في طور الإعداد لتوجيه الاتهام، والذي قبلته المحكمة في 26 يناير والتدابير (الاحترازية) التي طلبتها المحكمة ملزمة قانونا، وتتماشى مع الرغبات التي حددتها فرنسا في الوقت نفسه".

وأكد "نحن ملتزمون باحترام القانون الدولي ونكرر دعمنا وثقتنا في محكمة العدل الدولية"، ومع تكرار السؤال، قال لوموان "يمكنني أن أجيبك على هذا الأمر لاحقا".

رسالة بوريل

في 12 فبراير دعا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، الدول التي شهدت ردود فعل مع سقوط الضحايا المدنيين في الهجمات على غزة إلى وقف صادرات الأسلحة إلى إسرائيل.

وتتعلق رسالة بوريل بألمانيا بشكل مباشر، حيث إن بريطانيا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وتوقفت إيطاليا وإسبانيا عن توريد الأسلحة إلى إسرائيل.

وتنظر محكمة العدل الدولية في لاهاي بدعوى قدمتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب "إبادة جماعية" بحق سكان قطاع غزة من خلال الحرب المدمرة التي تشنها على القطاع منذ 7 أكتوبر الماضي وخلفت عشرات آلاف الضحايا إضافة إلى تدمير البنية التحتية والمباني السكنية والتعليمية والتراثية.

آلاف القنابل والذخائر الأمريكية إلى إسرائيل

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، أمس السبت، أن إدارة الرئيس جو بايدن تخطط لإرسال آلاف القنابل والذخائر إلى إسرائيل مقابل عشرات الملايين من الدولارات.

وتأتي هذه الخطة الأمريكية، في الوقت الذي تتحضر فيه تل أبيب لشن هجمات على مدينة رفح التي تحتضن مئات الآلاف من سكان قطاع غزة النازحين بفعل الهجمات الإسرائيلية.

ونقلت وول ستريت جورنال عن مسؤولين أمريكيين لم تسمهم، أن شحنات الأسلحة تتضمن نحو قنابل من طراز MK-82، وذخائر هجومية من طراز KMU-572، وصمامات القنابل من نوع FMU-139.

وتقدر قيمة الأسلحة والذخائر بعشرات الملايين من الدولارات، بحسب المسؤولين مؤكدين أن إدارة بايدن ما تزال تدرس تلك الشحنات العسكرية إلى إسرائيل، وأن مكونات الشحنات قد تتغير قبل عرضها على الكونجرس.

وأشارت الصحيفة إلى أن خطة تسليم الأسلحة جاءت في الوقت الذي تخطط إسرائيل فيه لشن هجمات على مدينة رفح، آخر ملاذ لأكثر من مليون شخص في غزة.

وذكرت أن "الحكومة الإسرائيلية تريد استلام هذه الأسلحة بسرعة بسبب التهديدات الإقليمية".

وأضافت أن الولايات المتحدة قدمت ما يقرب من 21 ألف ذخيرة موجهة بدقة إلى حكومة تل أبيب منذ 7 أكتوبر 2023، استخدمت إسرائيل نصفها.

وتعلن إسرائيل حاليًا عزمها اجتياح رفح بالمنطقة الجنوبية المكتظة بالنازحين، بعد أن أخرجت سكان الشمال بالقوة ووجهتهم إلى الجنوب بزعم أنه "منطقة آمنة".

وأجبرت إسرائيل، التي قتلت عشرات الآلاف من الفلسطينيين في حربها المدمرة على قطاع غزة، معظم الفلسطينيين في شمال القطاع ووسطه على النزوح إلى مدينة رفح الفلسطينية المحاذية لمصر، وسط تقديرات أنها تضم نحو مليون و400 ألف مدني، وسط تحذيرات دولية من اجتياحها.

ومنذ 7 أكتوبر 2023 تشن إسرائيل حربًا مدمرة على قطاع غزة خلفت عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين معظمهم أطفال ونساء، فضلا عن كارثة إنسانية غير مسبوقة ودمار هائل بالبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى مثول تل أبيب أمام محكمة العدل الدولية بتهمة "الإبادة الجماعية".